

تقرير لجنة الشؤون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون
بالتصديق على اتفاقية تشجيع
وحماية الاستثمار بين حكومة
مملكة البحرين وصندوق
الأوبك للتنمية الدولية



التاريخ : ٢ أبريل ٢٠٠٥م

**الموقر
معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لسعادتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٤م ، راجين من معاليكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،


أخوكم

**د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس اللجنة**

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى.
٣. قرار مجلس النواب حول مشروع القانون ومرفقاته .
٤. مشروع القانون مع نص الاتفاقية.

٢. السيد حسن جاسم ربيعة
رئيس الشؤون الدولية بوزارة
المالية.
٣. الدكتور حازم حسن جمعة
مستشار قانوني أول بوزارة المالية.
٤. السيد صلاح تركي عزيز
المستشار القانوني بدائرة الشؤون
القانونية بوزارة شؤون مجلس الوزراء.

وبتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٥م تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار سعادة العضو الدكتور منصور محمد العريض مقررًا أصليًا، وسعادة العضو السيد حبيب مكّي هاشم مقررًا احتياطيًا.

تولت أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة.

أولاً : رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

١. وزارة المالية:

- التأكيد على أهمية تشجيع الاستثمار في مملكة البحرين وأهمية مساهمة صندوق الأوبك في تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء وفي الدول النامية.
- الإشادة بأهمية الاستثمار في تعزيز الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية وذلك للإسهام في تحقيق التنمية.

مشروع القانون

١. الديباجة :

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية الموقعة في مدينة فيينا بتاريخ ٥ جمادى الثانية ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

" صودق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية الموقعة في مدينة فيينا بتاريخ ٥ جمادى الثانية ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م، المرافقة لهذا القانون".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

**ملاحظات لجنة الشؤون
التشريعية والقانونية
بمجلس الشورى**

وانتهت اللجنة - بعد نقاش مستفيض - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور.

توصية اللجنة :

وبالتالي فإن اللجنة توصي ما يلي :

قبول النظر في مشروع بقانون بشأن مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٤م ، لسلامته من الناحية القانونية والدستورية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،



محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية